العنوان:	من تاريخ التعريب والمعرب ، تقريب الشيخ طاهر الجزائري ، وتهذيب الدكتور أحمد عيسى
المصدر:	مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
الناشر:	مجمع اللغة العربية
المؤلف الرئيسي:	النجار، عز الدين البدوي
المجلد/العدد:	مج 73, ج 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	تشرين الأول - جماد الآخرة
الصفحات:	1087 - 1098
رقم MD:	246669
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، كتاب التقريب، كتاب التهذيب، الجزائري ، طاهر، عيسى ، أحمد، التعريب، الألفاظ المعربة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/246669



من تاريخ التعريب والمعرّب

(تقريب) الشيخ طاهر الجزائري، و(تهذيب) الدكتور أحمد عيسى(*)

الدكتور عز الدين البدوي النجار

ذهبت الأقلام العربية مذاهبها منذ مطالع النهضة الحديثة في الكلام على الترجمة والتعريب، وما يتعلق بهما ضرورة من أمر المصطلح، حتى تكون من ذلك ميراث عريض، استبانت فيه مناهج وأصول، وتميزت أساليب وطرق، وتكشف من تاريخ القضية في العربية، ومن تحدرها معها في عصورها وأطوارها = ما كان يجذب المقام إليه، في كتابة كل كاتب يرده إلى التاريخ نسق بيان، أو منهج نظر واستدلال.

وبتمام هذا ـ عند تمامه من وجوهه كلها وبجذافيره ـ تستقل للباحث أداته في هذه الناحية من نواحي العربية مرهفة واضحة ناصعة، قادرة قدرة الصواب النافذ والحيوية الغالبة، وصفين لازمين من أوصاف كل فكر أصيل، يباشر مطالبه بوضوح الرؤية وبكمال الفن على حد سواء.

وعلى أنها أداة ولا تزيد، بل هي أداة لا يزال فيها للزيادة موضع كلما تعلق الأمر بملكات الإنسان العليا، المشتملة على الظاهر والخفي من أساليب بيانه عن نفسه وعن وجوه مطالبه؛ أَوَليست اللغة بهذه المثابة في

(*) (التقريب لأصول التعريب) و(التهذيب في أصول التعريب).

الوجود الإنساني الحي؟ ولا تزال كل بصيرة في جانب من جوانب الشخصية الإنسانية تطريقاً إلى سر من أسرار اللغة، اللغة على الإطلاق، يدنو به قَصِيٌّ غائر، ويَسْتعلِنُ خفيٌّ غامض، ويلتئم من أجزاء القانون الإنساني بحسب ذلك مقدار.

وبعد

فقد دعا الباحثَ غيرُ ما داعٍ، في سياق عنايته بالتعريب والمعرّب وما يتعلق بهما من أمر المصطلح في اللسان العربي = إلى أن يلتفت إلى عَلمَين جليلين من أعلام النهضة العربية الحديثة، ثم إلى واحد منهما خاصة؛ وأن يُنْزِل ما كان من عملهما في منزلته من تاريخ هذا الشأن، بالقدر الذي يطيقه الحيّزُ المتاح في ندوة المجمع هذه، هما العلامة الشيخ طاهر الجزائري، والعلامة الدكتور أحمد عيسى رحمهما الله.

وقد كان الرجلان بمنزلتهما الرفيعة فيما استغرقا مجهوديهما فيه من أصناف العلم، مدةَ حياتهما الخيرة المثمرة، جديرين بأن ينوه بهما في كل دراسة تعرض لتاريخ الثقافة والعلم في عصر العرب الحديث.

وللشيخ الجزائري خصوصاً ـ فوق آثاره الحسانِ المعروفة في العلوم العربية عامة ـ أثر متميز معلوم يعتد به المؤرخون كلما ذكرت الظاهرية في نظيراتها من خزائن الكتب العربية في الخافقين، إلى أثره من غير وجه في إنشاء مجمع دمشق. وسيتبين بعد يسير أن تاريخ تأليف كتابه (التعريب) يوافق تاريخ إنشاء المجمع نفسه: أنشئ المجمع أوائل عام [1] ١٩١٩، وفرغ

(١) وعقد أول جلساته في العادلية في ٣٠ تموز ١٩١٩ ـ ٣ ذي القعدة ١٣٣٧

الشيخ من تصنيف كتابه أوائل تموز من صيف ذلك العام نفسه[١]. فكأنه كان أول عمل علمي من أعمال المجمع في صميم المطالب التي صَمَدَ لها، وأخذ نَفْسَهُ، ولا يزال، بتحقيقها. قدم الرجل جُمّاعَ ما عنده فيه، بل جُمّاعَ ما في المكتبة العربية في بابه؛ لاجتماع أسبابه وأدواته له، على نحو يقل نظيره في معاصريه.

وقد كان الكتاب آخر أعماله أيضاً[٢]. وكأن ذلك ـ في موافقة غريبة من موافقات القدر ـ إيذانٌ بانتهاء عصر من عصور العربية وابتداء عصر جديد آخر، تؤول فيه أعباء هذا الضرب من العلم من الأفراد إلى الجماعات، وبِلأْيٍ ـ لعمرك ـ ما تطيق الجماعات ذلك.

فقد كان الرجلان الجليلان إذن جديرين بأن ينوه بهما، لعموم إحسانهما فيما أظهراه للناس من أصناف العلم، في كلّ تاريخ للعلم؛ غير أن ههنا سرائر ينتظم بها أمر العلم: يَظْهَرُ بها اطّرادُه في ذاته، بأسبابه وعلى قانونه مرة، واطّرادُه مع العصور، بأسبابها ودواعيها مرة أخرى، نرجو أن ندل عليها فيما يستقبل من هذه السطور.

* * *

تقلب المعرّب في اللسان العربي على أطوار شتى، تشاكل التطور التاريخي للعرب في عصورهم التاريخية قبل الإسلام وبعده، مادة لغوية ساذجة تدعو إلى اجتلابها دواعي الاجتماع المختلفة أولاً، ويجري عليها من قوانين اللغة ما يجري على سائر ألفاظ اللغة في كل عصر من عصورها؛ ثم

(١) ٣ شوال ١٣٣٧، وهو يوافق الأربعاء ٢ تموز ١٩١٩م.

(٢) أو من آخرها، توفي الشيخ في ١٤ ربيع الثاني ١٣٣٨، ٥ كانون الثاني ١٩٢٠ .

هو مادة من مواد العلوم اللغوية، تحمل عليها الحضارة بأسبابها ودواعيها ووجوه كمالاتها.

فهو في اللغة ـ أعني المعرّب ـ في الجاهلية والإسلام ألفاظ من ألفاظها، يجري بها الاستعمال في الحياة والأدب جميعاً، ضم العرب إليهم منه ما احتاجوا إليه، اضطراراً أو تملحاً واستطرافاً، وأعربوه على منهاجهم في تصاريف كلامهم، وعلى ما تقتضيه حكمة لغتهم، فجاء كثير منه وكأنه في العربية نبت، وبماء فصاحتها غذي، وامتزج بكلامهم، وأعاروه مخارج ألفاظهم، حتى دخل الوهم في بعضه على بعض أصحاب العربية، وعَدّه عربياً وليس هو بعربي، وذهب ينظر في اشتقاقه، على ما جاءت به الأخبار.

ثم دار في ألسنة المولدين من العرب والمتعربة وعلى أقلامهم دورة أخرى، واختلفت حظوظه من الصحة والحسن باختلاف حظوظ أصحابه من ذوق العربية، وعلى حسب جودة قرائحهم ومقادير عقولهم وعلومهم.

فتقلبت به البلاد لفظاً من ألفاظ الحضارة فيما طلعت عليه الشمس وغربت من أصقاع الحضارة العربية، وجرت به أقلام العلماء والنقلة من لدن بدأ النقل أواخرَ عصر بني أمية إلى أن اتسع ثم استفاض واستبحر عصر بني العباس.

واشتملت عليه كتب العربية باباً من أبوابها، تجري عليه أحكامها، وتردّه إلى ما ينبغي له في أوضاعها وتصاريفها، داخلاً في أوزان كلامها أو بائناً منها أجنبياً عنها؛ تجد هذا منذ كتاب إمام العربية سيبويه.

واستقر في متن اللغة مادةً من مواد معجماتها، يُبيِّنُه أصحابها بالنص عليه، ورَدِّه إلى أصوله في لغات أصحابه، على حسب ما يتهيأ لهم من علم

ذلك؛ لا يخلو من هذا معجم، ولا ينبغي له.

ثم عطف عليه اللغويون أنفسهم حين نظروا فيما يأتلف منه الكلام العربي، في واحدة من أبرع مآثر العقل العربي في اجتلاء لغته واكتناه أسرارها. فامتازت عندهم هيئات الكلام الأعجمي، وأنحاءُ ائتلاف الحروف فيها، مما عسى أن تلتبس به من كلام العرب. وقرروا ذلك في أصول جامعة، صَدّر بها بعضهم معجماتهم، منذ أول عهدهم بتصنيفها، كالذي تجده في صدر (العين) وفي صدر (جمهرة) ابن دريد.

وبتأصيل الأصول في معرفة المعرّب، وبكثرة الموجود منه في أيدي اللغويين تمهدت السبيل لضرب من ضروب التأليف في اللغة، افتتحه أبو منصور الجواليقي في المئة السادسة بكتابه (المعرّب)، وعلى أنه لم يزد على أن أفرد المادة بالتصنيف، واتسع في إيراد ما أورده منها، وساق الشواهد عليها، وإلا فإن ابن دريد نفسه ساق في خواتيم (جمهرته) جملة من ذلك.

وقد كان (معرّب) الجواليقي غاية في بابه، وبقيت صورة تأليفه هي الصورة المحتذى على مثالها نحواً من ثمانية قرون، ذِكْرُ المعرّب فيها هو الأصل في تأليفها، مقدماً بين يديه بمقدمة تعرف به، ويمتاز بها عند قارئه أو الواقف عليه، وبقيت مادته عمدة ما جاء من التصانيف التي هي على شاكلته بعده، لا يخالف المخالفون عنها إلا بالزيادة عليها. وآخر ما وقفنا عليه مطبوعاً من هذا النوع كتاب المحبي المتوفى سنة (١١١١هـ) : (قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل). وبقي الوجه الآخر للتأليف غيباً مُحَجَّباً، يقتضيه نسق العلم، ويوجبه اطراده إلى تمامه، وما تمامه إلا بناؤه على الأصول لا على المفردات.

إلا أن هذا على انكشافه وتقدم الأمثلة عليه في فنون العلم الأخرى لم يلتفت إليه من المصنفين أحد. وفيما خلا رسالة مقتضبة لابن كمال باشا المتوفى سنة (٩٤٠هـ) في (تحقيق تعريب الكلمة الأجنبية) وهي بكونها فصلاً من العربية أشبه = فإن التأليف في الأصول من جوانبها المختلفة، واستجماع ما جاء منها في التجربة العربية على امتداد التاريخ العربي كان لا يزال خبيئة في تاريخ التأليف، وكان من قدر الجزائري رحمه الله أن تَسْتَعلِنَ بكتابه، وأن يَتِمّ تمامُها به؛ إلا أنه تمام لم يَكَدْ حتى أَفَل؛ وذلك أن العلم قد استوفى حظه هنا، وبلغ قراره، ومضى إلى غايته. وكان أفق آخر من آفاق الحضارة قد تَكَشّف، لم تعد معه مادة العلم الذي اكتمل لتوه إلا ضرباً من التاريخ على ما ستراه. وإنما نقتضب القول الآن في هذا الكتاب الواقع على تخوم التاريخ: التقريب في أصول التعريب.

التقريب في أصول التعريب:

ليس معنا في تاريخ التفات الشيخ إلى غرض كتابه ثبت نستظهر به، ونرمي بالقول فيه على جهة اليقين المتعين، غير أن النظر في الكتاب ربما أدى إلى أنه وضعه وضعاً هو بالارتجال أشبه، حملته حاجة المجمع الوليد إلى مثله، وما يدعو إليه قربه القريب من منشئه ورئيسه إلى مظاهرته على مشروعه بوجوه العلم والعمل[1].

(١) كان الشيخ الجزائري شيخاً للأستاذ محمد كرد علي منشئ المجمع ورئيسه. وقد ذكر مرة حرجه الشديد في أول جلسات المجمع من أن يكون رئيسَ جلسة من أعضائها شيخه العلامة.

إلا أنه ارتجال عالم أفنى أيامه في النظر في حقائق العلوم، وتمرس دهرَهُ بالأوضاع الجمة يضعها فيها: شاباً حدثاً وكهلاً، حتى انقاد له ما بين خاطره وقلمه، وساعفته حافظة كما شئت جودةَ تحملٍ وأداء.

فهذا من تفسير حُسْنِ المادة التي اشتمل عليها الكتاب وثرائها، منتزعاً بعضها من مواطن قصية ومتباعدة، لا يسهل اجتماع مثلها لصاحبها إلا أن تكون قد اجتمعت له من تلقاء نفسها في دهر متقدم متطاول، وارتبطها حفظاً على قلبه أو تقييداً في دفاتره، كما يعرف كل مشتغل بنفسه ذلك.

ونحن نظن ظناً ترجحه المعرفة بطبائع الأشياء أنه ارتفق في تصنيف كتابه ـ مع اتساع محفوظه وجودة استحضاره ـ بتذكرته المعروفة، ينقل منها ما يحتاج إليه في مطالبه المختلفات الأوجه والآفاق.

استوفى الشيخ في كتابه عامة ما يحتاج إليه ناظرٌ في ألفاظ اللغة، من جهة التمييز لها، وتبيّن عربيها من مُعَرّبها، أو ناقلٌ إليها من غيرها من اللغات. ووصل ذلك بالكلام على جانب مما يتعلق بالمعرّب في القرآن، وعلى الألفاظ الإسلامية والمولد والنحت والإبدال.

وهذه جملة من القول لا يخرج عنها الكلام على المعرّب في تراث العربية، تجد في تفصيلها عنده من النقول عن الأئمة ومن وجوه النظر والاستنباط المئين، قَرّب منها بعيداً، وتألّف وحشياً، ورتب وهذب، وصرح مرة وأبهم أخرى، مؤدياً فائدته إلى قارئه على كل حال.

وساق في الكلام على قانون الفارسية في الألفاظ، وما يعتريها حين تنقل إلى العربية فوائد عزيزة ينتظم بها شمل ما يتعلق بهذا الجانب من العلم في الكتب العربية، أولاها عنايته، وصرف إليها جهده؛ من أجل أن عامة ما

وقع في العربية من المعربات إنما كان عن الفارسية.

ونثر من ألفاظ المعرّب شواهدَ على فصوله ومطالبه جملةً مستكثرة، يأتلف منها كتاب في المعرّب غايةٌ في التحقيق.

وليس إحسانه فيما أقبل عليه من الفارسية ببديع، فقد كان متحققاً بها، ينظم بها كما ينظم بالعربية، إلى تحققه بالتركية، وإلمامه بالفرنسية والسريانية والحبشية.

ولمعرفته باللغات، ولوقوفه على ما كتب في علم اللغة في عصره، أفرد في كتابه حيّزاً للكلام على اللغات السامية واللغات الآرية، ورتّب على ما بينهما من الفرق ما يترتب عليه مما يتعلق بغرض كتابه، مبيناً أن القول بالنقل عن هذه غير القول بالنقل عن تلك، ومنبهاً هكذا إلى أن ما يشتبه من الألفاظ في اللغتين الساميتين فصاعداً يمكن أن يكون من المشترك بينهما، انحدر إليهما من أرومة لغوية واحدة.

فهذا ما كان من عمل الشيخ فيما انتدب له، أفصحت به عن ذات نفسها شعبة من شُعَبِ العلم العربي، وتم بعمله تمامها المستسر فيها قروناً متطاولة.

* * *

التهذيب في أصول التعريب:

ولم يكن بد، بمنطق العلم وبمنطق الحضارة والتاريخ، أن تنشعب من الأصل نفسه شعبة أخرى توافق انتقال العلم المحتاج إليه إلى مواطن حضارية أخرى؛ فانتقلت الرسوم، وارتقت العلوم أصولاً وفروعاً مرتقى عظيماً آخر،

ولبس الوجود المتحضر كله صورة أخرى، نطقت بغير ألسنة أمم الشرق، وبغير لساني فارس ويونان.

وكانت العلوم العربية الحديثة، متصلة بعلوم الغرب، قد بدأت مبكرة، ولاسيما علوم الطب في مصر وبلاد الشام؛ إلى عموم النقل عن آداب الغرب ووجوه ثقافته، داخلاً العرب به هكذا في عصر جديد من الترجمة والتعريب، سيمد مده بخروجهم من القرن التاسع عشر ودخولهم في القرن العشرين، وتكثر فيه المعرّبات بصورتها المحدثة كثرة تدعو إلى النظر فيها وتقييدها بضوابط وأصول.

وفي مصر أيضاً[١] وبعد أقل من سنوات خمس فقط من ظهور كتاب الجزائري، نجم في العربية كتابٌ في أصول التعريب جديد، لابسٌ صورة عصره، أطلعه في أفق العلم العربي العلامة الهمام الدكتور أحمد عيسى، كما نعته ذات مرة ـ في سياق مطرب بديع ـ مؤرخ الطب العربي الدكتور شوكت الشطي رحمه الله.

وكان الدكتور أحمد عيسى، بوقوفه على بعض اللغات القديمة والحديثة، وبتكوينه العلمي الخالص: طبيباً ممارساً، وعالماً بتاريخ الطب مؤلفاً فيه[٢]، مع انقطاعه الخالص للعلم على المعروف في سيرته = كان ـ رحمه الله

(١) إذ كان كتاب الجزائري قد طبع في المطبعة السلفية بمصر. بل إن العلامة أحمد تيمور صنع له فهارس ثلاثة، حفاوة منه بالكتاب وتكرمة لصاحبه.

(٢) بعض آثاره، وإن تأخر تاريخ نشره، إلا أنه كان من خطته وعمله وعلى باله. وقد ذكر في مقدمة كتابه هذا صريحاً ـ أعني كتابه (التهذيب) ـ أنه جعله كالمقدمة لما سيضعه من معجمات خاصة أو عامة.

- مهيئاً بهذا كله لمثل ما انتدب له حين وضع سنة (١٩٢٣) كتابه الأصيل (التهذيب في أصول التعريب)، ناقلاً التأليف في الفن نقلة كاملة إلى العصر الحديث، باتجاه كتابه على الأقل لا بعموم مادته.

ولا نستبعد هنا، على جهة التأريخ، أن يكون من بواعث تأليف كتابه إنشاء مجمع دمشق نفسه، الذي سيقبل تسميته عضواً فيه بعد عام واحد فقط من نشر كتابه؛ إلى ما نقدر أيضاً من مقايسته ما كان من صنيع الجزائري في كتابه بحاجات العصر الحديث المتزايدة.

أما هو رحمه الله فقد ذكر في تصدير كتابه ما كان ينبغي أن يذكره مما لا يستقيم منطق العلم إلا بمثله على ما قدمناه، فذكر امتراسه بهذا الفن وقديم اشتغاله به، واقتص من خبره وحاله، وأثبت نصاً ما هو في التقدير من عمل كل عالم:

«فصنفت بعض الكتب، ونقلت بعضها إلى العربية، فصادفت أثناء مزاولتي هذا العمل من العقبات والصعوبات ما يحتاج لتذليله إلى مشاق كبيرة لا يقدرها أو يشعر بها إلا من كابد هذا الطريق الوعر وسبر غوره، وكانت العقبات أمامي عقبتين: الأولى قلة المصطلحات العربية المقابلة للمصطلحات الأعجمية، والثانية تعريب بعض ما اقتضى تعريبه من المصطلحات التي لا يمكن إيجاد لفظ يقابلها ويحل محلها.

فأما العقبة الأولى فقد بذلت الجهد في تذليلها... وأما العقبة الثانية وهي تعريب الألفاظ التي لابد من تعريبها فقد ملكت ناصيتها بما فعلته من لم شعثها وضبط شواردها ووضع قواعد لها تكاد تكون ثابتة، وذلك بما

انتزعته من الاستقراء الوافر والاستقصاء المتواتر[١]».

ثم أفضى رحمه الله إلى بيان صنيعه في كتابه، وبيان منهجه فيه، ونفذ بزَكَنِهِ وصدق تجربته إلى مطلب من أجل مطالب الترجمة والتعريب العلميين، ومن أبلغ ما تتنادى المؤسسات والمجامع العلمية اليوم إلى الاجتماع عليه، وإلى التناصر لبلوغ القول الفصل فيه. قال رحمه الله [٢]:

«فإن الذي نراه بأعيننا ونسمعه بآذاننا تعدد مناهج التعريب؛ فهذا يعرّب الكلمة على هذا الوجه، وذلك يضعها على هذا المنحى، فتختلف الأوضاع والمسمى واحد، ويصبح البلد بلدين والشخص شخصين وهكذا، وفي ذلك ما فيه من الخلط والتشويش، دع عنك أن الكلمة المعرّبة على هذه الوجوه المختلفة قد يصعب جداً أو يستحيل إرجاعها إلى أصلها المنقولة عنه، مادامت قد عربت على غير قاعدة، وفي ذلك من اضطراب العلم ما لا يخفى.

أما الطريقة التي اتبعتها فإني بعد المطالعة الطويلة في علوم العرب على اختلافها استقريت جميع الكلمات الأعجمية التي فيها استقراء طويلاً، وقارنت بينها وبين مدلولاتها الأعجمية في لغاتها، واستخرجت من ذلك حقائق، وطابقت بينها وبين خصائص اللغة، واستخلصت من ذلك قواعد يسار على منهاجها وينسج على منوالها، حتى إذا ترجم في مصر كتاب، وترجم الكتاب بعينه في الشرق أو في الغرب حيث الكتابة بالحروف العربية خرجت الألفاظ المعرّبة فيها كلها بشكل ونسق واحد، مهما اختلفت

(١) التهذيب: ٥.

(٢) التهذيب: ٦.

البلدان وتعددت اللغات».

قلت: وفي كلامه هذا ما فيه رحمه الله من الجزالة والحسن، ومن مشاكلته لصميم مطالب العربية المعرّبة في عصرها الحديث، لابسة لبوسها العلمي الخالص المعاصر.

ونحن نجتزئ - في بياننا هذا المختصر ـ من الأبواب والفصول التي كسر عليها المؤلف كتابه بالإشارة إلى ما عقده منها للكلام[1] على تاريخ الترجمة في العربية، ثم على تعاظم العلم في العصر الحاضر، وما يلقاه التراجمة من المشقة في نقل نتائج العلماء فيه، ثم على مسالك النقلة في النقل، ليفضي من بعد إلى غرض الكتاب الأول، وهو «اتخاذ قواعد ثابتة للتعريب يقاس عليها ويجرى على نسقها» مقدماً بين يدي ذلك النصَّ على أن الاقتباس الآن إنما يقع من لغات أوربا أوربا الحديثة التي هي لغات العلم المعاصر، وبانياً قواعده من بعد على هذه اللغات وعلى أصليها الكبيرين اللذين لا تزال تَقْبِسُ منهما كثرة كثيرة من أصول مصطلحاتها الحديثة: اللاتينية واليونانية، مشرفاً بصنيعه هذا على حَلْبَةِ العصر، ومقرَّراً له به موضعه من التاريخ.

* * *

(١) باختصار، إذ كان الكتاب كله مختصراً، لا تزيد عدة صفحاته على الأربعين ومائة صفحة.